

قرار وزارى رقم ٢١ لسنة ١٩٨٦ (قانونى)

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الزراعة والامن الغذائى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ (ق) باجراءات تطوير مصانع
الطوب ؛

قرر :

(مادة أولى)

يستبدل بنص المادة (٤) من القرار الوزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ (قانونى)
النص التالى :

« لا يجوز إقامة أى مصنع طوب من أى نوع بالأراضى الزراعية ويراعى
عند الترخيص بتطوير المصانع القائمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ألا تزيد المساحة
المرخص بها لهذا الغرض على ٦٠٠٠ متر أو المساحة الأصلية للمصنع أىما أقل
ويجوز التجاوز الى مساحة ٨٠٠٠ متر اذا كانت مساحة الأرض المقام عليها المصنع
أصلا نسمح بذلك وفى حالة اشتراك مصنعين فى مدخنة واحدة يعتبر كل مصنع
وحدة قائمة بذاتها بشرط ألا يصرح بإضافة أية أراض جديدة لأراضى المصنعين
القائمين قبل الترخيص بتطويرهما » •

(مادة ثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ؛

صدر فى ١٩٨٦/١/٨

دكتور / يوسف والى